

# الأصول بين الفقهاء والنحاة

د. عوض بن حمد القوزي



الخطوات الأولى للدرس النحوي تتصل اتصالاً مباشراً بالقرآن الكريم، إذ قامت لخدمته، وحمايته من اللحن والتصحيف، ثم تطورت فشملت بلاغته وإعجازه، وتعدت لدراسة تأويله وتفسيره، ثم دراسته دراسة صوتية لمعرفة مخارج الحروف، وتأثير بعضها في بعض. وبالنظر إلى كتاب سيبويه باعتباره أول كتاب في نحو العربية يصل إلينا نجده يشتمل على هذه العلوم جميعاً - وإن لم يسمها - فقي الكتاب نحو من أربعمائة آية قرآنية يسوقها سيبويه للتدليل على بعض قواعد النحو أو طرق التعبير والأساليب اللغوية المتبعة<sup>(١)</sup>، وفيه إسناد لعدد غير قليل من أئمة اللغة ورواتها وعلماء الأدب والقراءات<sup>(٢)</sup>.

ولأن طبيعة الدراسة النحوية في عصورها الأولى تعني دراسة كل ما من شأنه تقويم اللسان لانتحاء سمت كلام العرب وتصرفها في القول، من أجل ذلك كانت هذه العلوم فروعاً من علم العربية الذي بنى له سيبويه كتابه وافتحه بقوله: «هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا التَّكَلِّمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

لقد حوى «الكتاب» أصول العربية وفروعها، وبشموله امتدح بعد أن تداوله الناس، فقد «ذكر صاعد بن أحمد الجبائي - من أهل الأندلس - في كتابه قال: لا أعرف كتاباً أَلَفَ في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير

ثلاثة كتب :

أحدها = المجسطي . لبطليموس ، في علم هيئة الأفلاك .

والثاني = كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق .

والثالث = كتاب سيويه البصري التحوي .

فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا مالا يخطر له<sup>(١١)</sup> .

وهذا الشمول في الكتاب ينمعه عمق في الفكر يحتاج من المتلقي إلى استعداد ذهني قوي ، كي يستفيد منه ويفيد ، وهذا لا يتأتى لكل أحد ، فقد قال المازني : «قرأ علي رجل كتاب سيويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فلما فهمت منه حرفاً»<sup>(١٢)</sup> .

إن تعلم «الكتاب» يعث على النظر وحسن الاستنتاج وتصحيح القياس ، فقد روى ابن شقير عن أبي جعفر الطبري قوله : «سمعت الجرمي يقول : أنا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيويه ، قال : فحدثت به محمد بن يزيد (المبرد) على وجه التعجب والإنكار فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا - وأوماً بيده إلى أذنيه - وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيويه تفقه في الحديث ، إذ كان كتاب سيويه يتعلم منه النظر والتفتيش»<sup>(١٣)</sup> .

ولما كان المعنى اللغوي لكلمة (الفقه) هو الفهم<sup>(١٤)</sup> جاز أن نقول إن أبا عمر الجرمي فهم الحديث وفقهه بعد الدربة والمعاناة في كتاب سيويه . وبرهن على قدرته الفقهية المبينة على معرفته بالنحو بما روي عنه من مناظرة للفقهاء في بعض المسائل الفقهية التي كان يترجمها على مذاهب النحاة ، يقول الزجاجي : «كان أبو عمر يوماً في مجلسه ومحضرته جماعة من الفقهاء فقال لهم : سلوني عما شئتم من الفقه فأبني أجيبكم على قياس النحو ، فقالوا له : ما تقول في رجل سها في الصلاة ، فسجد سجدة السهو ، فسها؟ فقال : لا شيء عليه ، فقالوا له : من أين قلت ذلك؟ قال : أخذته من باب الترخيم ، لأن المرخم لا يرخم»<sup>(١٥)</sup> . وليس في الأمر ما يستغرب ، فتعلم النحو إنما هو تعلم للقياس ، بل إن النحو كله قياس كما قال الكسائي :

إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَيَسَّرُ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُشْفَعُ<sup>(١٦)</sup>

ويقول ابن الأثيري : «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكّر القياس فقد أنكّر النحو»<sup>(١٧)</sup> ، ويقول : «إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا ، وجب أن يكون قياسًا وعقلًا»<sup>(١٨)</sup> .

ويتقدم الدراسة النحوية أصبح القياس واحداً من أصول هذه الصناعة، ورسخوا حدوده في «حمل فرع على أصل لعلته مشتركة بينهما»<sup>(١٢)</sup>، كما أنه واحد من أصول الفقهاء ويحدونه بحدود لا تبعد عن حد النحاة له، من هذه الحدود:

أله: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل.

أو: هو حمل فرع على أصل بطله تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع.

أو: هو ربط الأصل بالفرع بجامع.

وهو لأجل هذا لا بد له من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم<sup>(١٣)</sup>.

لقد عني النحاة بالقياس منذ وقت مبكر، ويمكن القول بأنهم سبقوا الفقهاء إلى ذلك، فعبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ/ ٧٣٥هـ) كان شديد التجريد للقياس<sup>(١٤)</sup>، في حين لم يظهر القياس بوضوح عند الفقهاء إلا على يد أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ/ ٧٦٧م) وتلاميذه أمثال القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) الذي يعد أول من نشر علم أبي حنيفة<sup>(١٥)</sup>، والإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ/ ٨٠٤م) الذي يعتبر من أوائل العلماء الذين ربطوا بين مسائل الفقه والنحو<sup>(١٦)</sup>، بل ربما يكون الشافعي (ت ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م) أول من رسم المخطوط الأول لأصول الفقهاء<sup>(١٧)</sup>، ولست مع من يرى أن فكرة القياس عند النحاة ترجع إلى أصول الفقه وأن فكرة القياس الشرعي كانت معروفة منذ أيام الصحابة رضوان الله عليهم<sup>(١٨)</sup>.

وعند الفقهاء والنحاة فإن القياس يعتمد على تجويد التعليل، حتى تتحقق القناعة، ولهذا برع علماء من الفريقين في إحكام القياس، وامتدحوا بذلك، فالخليل بن أحمد مثلاً يُقَالُ عليه بأنه «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه»<sup>(١٩)</sup>، كما كان يقال عنه بأنه «سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»<sup>(٢٠)</sup>.

والنحاة يتفاوتون في القدرة على التعليل، ويعيرون على من يحلظ دون تعليل ولا تفسير، ولا أول على ذلك من قول أبي حاتم السجستاني في نحو يقداد وعلياها: «ويتحفظ أحدهم مسائل من النحو بلا علل ولا تفسير، فيكثر كلامه عند من يختلف إليه»<sup>(٢١)</sup>، لذلك لم يعدوا يقداد مدينة علم، بل وصفوا ما فيها من علم بأنه منقول إليها ومجرب للخلفاء وأتباعهم<sup>(٢٢)</sup>.

ولما كانت الدراسة النحوية - كغيرها من الدراسات الأخرى - تتأثر بمعطيات العصر، فقد كان

القرن الثالث والرابع الهجريين عصر التضيغ في الدرس النحوي، وهو عصر عطاء ونضج في فروع المعرفة الأخرى. فيه تفتحت العقول العربية على ثقافات الأمم الأخرى، وظهر لديهم بعض العلوم الحديثة، فأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مناهج العلوم العربية التقليدية. فظهر الجدل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام في ذلك العصر أثر بالنهج على كثير من رواد المعرفة والفكر عند العرب، وأول العلوم العربية تأثراً بالمناهج الحديثة هو علم النحو، حيث سلك النحاة سبيل التعليل للأحكام القائمة، رافضين التسليم بقواعد النحو دون مناقشة، ومن خلال هذا الموقف برهنوا على حكمتهم، وكشفوا عن صحة اعتراضهم ومقاصدهم، وهم في الوقت نفسه يدركون أن هناك علة تطرد على كلام العرب، - وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لها أكثر استمالةً وأشدّ تداولاً<sup>(٢٣)</sup>. وكان في ذلك العصر نحاة متكلمون، ألفوا في النحو كتباً كما ألفوا في الكلام أخرى، وما من شك في أن ثقافتهم المتنوعة سيظهر تأثيرها فيما يكتبون، فالقراء مثلاً، وهو الذي قيل فيه: «لولا القراء ما كانت عربية»<sup>(٢٤)</sup>، وأنه «أمير المؤمنين في النحو»<sup>(٢٥)</sup>، كان يجب الكلام، ويميل إلى الاعتزال ... وكان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة<sup>(٢٦)</sup>، وينظر المتكلمين فيظفر بهم<sup>(٢٧)</sup>، وأبو عيان المازني كان لا ينظره أحد إلا قطعه لقدرة على الكلام<sup>(٢٨)</sup>، وعلي ابن عيسى الرماني (ت ٣٨٥هـ/١٠٩٢م) كان من متكلمي المعتزلة، وقد صنف كتاباً في الكلام<sup>(٢٩)</sup>، بل قيل: إنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق<sup>(٣٠)</sup>، وكان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية، كما يعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية<sup>(٣١)</sup>، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م) يخوض في مسائل الفلسفة وهو يعرض لاختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، ويقدم تعريفات للفلسفة نفسها ويخصمها بقوله: «وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا، وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة يجب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون»<sup>(٣٢)</sup>. وعبارة الزجاجي الأخيرة يجب ألا تمر دون مناقشة. ففيها تصريح بالتهافت في التأليف النحوي على مذاهب المناطقة، تقوم على الحجة وبيان العلة، لا على التخصص أو إطلاق الأحكام دون مناقشة ولو لم يتأثر الزجاجي بمناهج المناطقة الجدلية، ولم يلم بعلومهم، لما وجد نفسه مضطراً إلى مخاطبتهم «من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون»، ويتبع الآراء التي عرضها في كتابه «الإيضاح في علل النحو» تقف على «صورة واضحة من صور اتصال المنطق بالنحو واقتزان مسائل العلمين بعضها ببعض»<sup>(٣٣)</sup>.

ولعلها مقولة حق إذا قلنا: إنه وجد من علماء النحو في القرن الرابع الهجري من برز مناطقته وظهر

القرن الثالث والرابع الهجريين عصر التضيغ في الدرس النحوي، وهو عصر عطاء ونضج في فروع المعرفة الأخرى. فيه تفتحت العقول العربية على ثقافات الأمم الأخرى، وظهر لديهم بعض العلوم الحديثة، فأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مناهج العلوم العربية التقليدية. فظهر الجدل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام في ذلك العصر أثر بالنهج على كثير من رواد المعرفة والفكر عند العرب، وأول العلوم العربية تأثراً بالمناهج الحديثة هو علم النحو، حيث سلك النحاة سبيل التعليل للأحكام القائمة، رافضين التسليم بقواعد النحو دون مناقشة، ومن خلال هذا الموقف برهنوا على حكمتهم، وكشفوا عن صحة اعتراضهم ومقاصدهم، وهم في الوقت نفسه يدركون أن هناك علة تطرد على كلام العرب، - وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لها أكثر استمالةً وأشدّ تداولاً<sup>(٢٣)</sup>. وكان في ذلك العصر نحاة متكلمون، ألفوا في النحو كتباً كما ألفوا في الكلام أخرى، وما من شك في أن ثقافتهم المتنوعة سيظهر تأثيرها فيما يكتبون، فالقراء مثلاً، وهو الذي قيل فيه: «لولا القراء ما كانت عربية»<sup>(٢٤)</sup>، وأنه «أمير المؤمنين في النحو»<sup>(٢٥)</sup>، كان يجب الكلام، ويميل إلى الاعتزال ... وكان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة<sup>(٢٦)</sup>، وينظر المتكلمين فيظفر بهم<sup>(٢٧)</sup>، وأبو عيان المازني كان لا ينظره أحد إلا قطعه لقدرة على الكلام<sup>(٢٨)</sup>، وعلي ابن عيسى الرماني (ت ٣٨٥هـ/١٠٩٢م) كان من متكلمي المعتزلة، وقد صنف كتاباً في الكلام<sup>(٢٩)</sup>، بل قيل: إنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق<sup>(٣٠)</sup>، وكان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية، كما يعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية<sup>(٣١)</sup>، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م) يخوض في مسائل الفلسفة وهو يعرض لاختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، ويقدم تعريفات للفلسفة نفسها ويخصمها بقوله: «وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا، وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة يجب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون»<sup>(٣٢)</sup>. وعبارة الزجاجي الأخيرة يجب ألا تمر دون مناقشة. ففيها تصريح بالتهافت في التأليف النحوي على مذاهب المناطقة، تقوم على الحجة وبيان العلة، لا على التخصص أو إطلاق الأحكام دون مناقشة ولو لم يتأثر الزجاجي بمناهج المناطقة الجدلية، ولم يلم بعلومهم، لما وجد نفسه مضطراً إلى مخاطبتهم «من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون»، ويتبع الآراء التي عرضها في كتابه «الإيضاح في علل النحو» تقف على «صورة واضحة من صور اتصال المنطق بالنحو واقتزان مسائل العلمين بعضها ببعض»<sup>(٣٣)</sup>.

ولعلها مقولة حق إذا قلنا: إنه وجد من علماء النحو في القرن الرابع الهجري من برز مناطقته وظهر

عليهم، فأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ/٩٧٨م) يناظر متى بن يونس في مسائل المنطق، وبالبراهين العقلية يثبت أن النحو منطوق ولكنه مسلوخ عن العربية، وأن المنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي، وأثبت له أن المنطق والنحو واللفظ والإصباح والإعراب ... كلها من واد واحد بالمشاكلة والمثالة<sup>(٣٦)</sup>، بل إن لغة البصرة كانوا قد اشتهروا بالتعليل والجدل كما اشتهروا بالقياس والقدرة عليه<sup>(٣٧)</sup>، ولا يعني هذا أن غيرهم من علماء ذلك العصر قد أهملوا الاحتفال بالعلة كلية، فإن إمتاع النفس في البحث وراء العلة كان إحدى سمات الشرف عندهم<sup>(٣٨)</sup>.

لقد وصل الترف الذهني بالعلماء في العصر الذهبي للعلوم إلى أن استعذبوا كد العقول وتعليل بعض الأحكام ومناقشتها بالرغم من قيام الدليل الصريح عليها، وليس ذلك منهم إلا لولمهم بقدر زناد أفكارهم، وعرض بضاعتهم العلمية المصبوغة بطابع الثقافة الواسعة القائمة على الاستدلال وحسن النظر. روي أن عبادة ابن إدريس الأودي كان يذهب إلى تحريم النبيذ من بين أهل الكوفة، فقال ذات يوم: وددت أني وجدت فقياً يحاجني ألزمه الحجة في تحريمه، فحضره يحيى بن آدم فناقضه في ذلك، وكان يحيى يذهب إلى تحليله، فقال له ابن إدريس: تترك الحديث فإنك تعارض بأحاديث التحليل، ولكن هلم النظر، أأنت تقول: إنما يحرم السكر؟ قال: كذلك أقول. قال: فإنما يحرم القدح الذي يسكر منه الإنسان؟ قال: نعم، قال: فما تقول في رجل شرب تسعة أقداح من نبيذ فلم يسكر؟ قال: هذا حلال، قال: فإن شرب عاشرأ فسكر؟ قال: هذا حرام. (قال): ولو لم يتقدم العاشر تسعة أقداح قبله ما سكر منه. قال: فما تقول أنت في رجل له أربع نساء أيتزوج أخرى؟ قال: لا. قال: وما تقدم حلال؟ قال: نعم قال: فلو لا الأربع لم تحرم الخامسة. فقال: خدعتني، قال له: يحيى، قال رسول الله ﷺ: «والحرب خدعة»<sup>(٣٩)</sup>.

والعلة العقلية مصدرها الاجتهاد، ولهذا فكثيراً ما ترى في المصادر القديمة اختلاف المذاهب النحوية، والمتصرين لهذا المذهب أو مخالفيه، من ذلك مثلاً حديث ابن جني عن أبيه، فقد أورد رأي أبي الحسن الأفشش فيها وقال: «إنه من لطيف ما تضمنه هذا الفصل، وبه كان أبو علي رحمه الله ينتصر للمذهب أبي الحسن ويذهب عنه، ولا غاية في جودة الحجج بعده»<sup>(٤٠)</sup>. أو قوله: «على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابه انتصاب الظرف فكان الواو الآن على مذهب أبي الحسن ليست موصولة لِقُتْ إلى زيد كما يقول كافة أصحابنا»<sup>(٤١)</sup>، وقوله: «مذهب الخليل في (لن) وذلك أن أصلها عنده (لا أن)»<sup>(٤٢)</sup>. ومثل ذلك كثير.

واختلاف المذاهب في النحو، وانقسام النحاة إلى بصرين وكوفيين ثم بغداديين وأندلسيين وغيرهم، يذكرنا باختلافها عند الفقهاء والأصوليين، إلا أن هؤلاء حصروا مذاهبهم في عدد محدود، ورتبوا لكل منها أسسه التي يقوم عليها، وأصبح لكل أتباعه ومؤيديه، أما النحاة فمذاهبهم لا تنحصر، لأن الإنسان أن يرغب من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بفس أو ينتك حرمة شرع<sup>(11)</sup>. وفرق آخر بين اختلاف المذاهب عند الفريقين، في حال النحو الخلاف يعني تحطئة الخصم - غالباً -، وليس الأمر كذلك في حال الفقه، كما أن هناك فرقاً آخر بينها وهو أن درجة الخلاف بين النحاة لا ترقى إلى تلك التي بين الفقهاء، إذ من الصير أن يجتمع أصحاب المدرسة النحوية على رأي واحد في عدد من القضايا النحوية، في حين يكون الغالب على أصحاب المذهب الفقهي اقتفاء إمامهم في كثير من الأحكام.

والاجتهاد عند الفريقين وثيق الصلة بالإجماع<sup>(12)</sup>، والفقهاء يستدلون على حجية الإجماع بما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»<sup>(13)</sup>، وهم ملتزمون به، منكرون على مخالفه. وبالرغم من تحرر النحاة من كثير من القيود التي يلتزم بها القبي، وبالرغم من اقتناعهم بأن علمهم لا يتعبد به، وإنما هو من استقراء اللغة، وتسليمهم بأن من حق مجتهدهم أن يعتنوا لأحكامهم بما يبتدون إليه من صحة تعليل واستقامة قياس، بالرغم من ذلك كله إلا أنهم لا يسمحون «بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلال»<sup>(14)</sup>.

وموقف النحاة من الاجتهاد لا يعني التسليم الكلي بالموروث النحوي، بقدر ما هو احترام لجهود السلف، واعتراف بقدمتهم وعلو مكانتهم العلمية، فالجاحظ يقول: «ما على الناس شيء أضر من قولهم (ما ترك الأول للآخر شيئاً)»<sup>(15)</sup>، وهذه دعوة صريحة منه إلى الاستمرار في التنقيب والبحث، دون الاستكانة إلى التقليد، والقناعة بما هو قائم دون تطوير أو تمحيص، ويعجبني قول المازني في هذا الموضوع: «وإذا قال العالم قولاً متقدماً فليستعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إذا وجد لذلك قياساً»<sup>(16)</sup>، وكما أن باب الاجتهاد عند الفقهاء مفتوح أمام من تتوفر فيه شروط المجتهد، فإنه كذلك عند النحاة، فهم يطلقون في الاجتهاد من أسس جدلية نظرية وأخرى قياسية، فيعللون للظواهر اللغوية والنحوية، ويختصمون، ويخالف بعضهم بعضاً، وقد تراهم يصلون إلى نتيجة واحدة في الحكم وإن اختلفت طرائقهم إليه، ومع ذلك يبقى أمام علمائهم مجال لمناقشة آراء السابقين، وهم بعد إذا أن يسلموا بها عن اقتناع، وإلا كان عليهم نقضها بالدليل القاطع والحجة الدامغة، وهذا

والخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلة التي يحتل بها في النحو، فقبل له: عن العرب أخذتها أم اخترتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيها وطباعها، وعرفت واقع كلامها، وقام في عقولها علة - وإن لم ينقل ذلك عنها - واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علمته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فتلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة باتينا بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسب كذا وكذا، سمعت له وعطرت بياله محصلة لذلك، فجائز أن يكون الحكمي الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن منع لغيري علة لما علمته من النحو (هي) أليق مما ذكرته بالعلول فليأت بها»<sup>(١٧)</sup>.

ولعل من القواعد التطبيقية عند الفقهاء قولهم: «المنهم بريء حتى تثبت إدانته»، كذلك فإن النحوي يأخذ اللغة وفوائدها الأولية فيحزمها حتى يقوم عنده دليل على مخالفتها، فسيبويه يقول مثلاً: «وأما ما جاء نحو توكب ونهشَل فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمرينه»<sup>(١٨)</sup>، ويقول أبو علي الفارسي في معارض كلامه عن كلمة «أول»: «على أن الهمزة زائدة فيه حتى يقوم دليل على أنه أصل»<sup>(١٩)</sup>. ويقول أيضاً عن ثاء (تَرْب وتَرْب): «والثاء أصل حتى يقوم دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه»<sup>(٢٠)</sup>.

وكما انصف الفقهاء بالدقة في إطلاق المصطلحات والأحكام وحرصوا عند وضع الحدود أن تكون حدودهم جامعة لأطراف الحدود، لا يخرج عنها من شيء، ممانعة لدخول غيره فيه، كذلك فإن هذه الدقة من مطالب النحاة، فهم حريصون على انتقاء مصطلحاتهم، وتوظيفها في الاستعمال اللغوي المناسب. فمن الأمثلة على ذلك أن الصيغة اللفظية إذا كانت شاذة في القياس مطردة في الاستعمال، فإنهم لا يميزون إطلاق اصطلاح «الشذوذ» عليها إلا بقيد بعدها، بحيث لا تبقى عامة، فتقولهم (المَحْض) و(السَّخَوْدُ) بتامان شاذان في القياس وإن اطرذا في الاستعمال، فالنحوي الأصل هنا يقول: هذا لا يقاس عليه، ويستعمل لأنه مسموع، ولا يقال إنه شاذ، ومثل هذا من الفقه الحكم في الجنين والمصرأة، لا يقال هذا شاذ، ولكن يقال: هذا مخصوص، لا يترفع منه علة ولا يقاس عليه ولكن يتلقى بالقبول ... للنص عن النبي ﷺ<sup>(٢١)</sup>.

نظر فقهاء العربية إلى اللغة واستقرأوها، ورتبوا القواعد والأحكام لما سمعوا من العرب الموثوق



بلغانهم ، وصنفوا الألفاظ بحسب طرق الإسناد وتأثير العوامل في المعولات ، وقسموا الكلام إلى مبني ومعرب ، وإلى فعل واسم وحرف ، وضبطوا كل طائفة بقوانين لا يند عنها إلا القليل الذي سموه شاذاً ، وهذه النظرة الفاحصة جعلوا «السباع» أهم أصولهم ، وقدموه على «القياس» الذي تفاخروا بحلهم له ، ووصل إلهامهم به أن قالوا : إن اللغة ما لا يؤخذ إلا بالسباع ، ولا يلتصق فيه إلى القياس<sup>(٢٧)</sup> . وهم بهذه النظرة إنما يترسمون منهج الفقهاء الذين جعلوا الرواية تبطل الاجتهاد<sup>(٢٨)</sup> ، وقولهم بتقص الاجتهاد إذا بان النص بخلافه<sup>(٢٩)</sup> ، يقول ابن جني : «إذا أدرك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه<sup>(٣٠)</sup>» . ويقول : «السباع يبطل القياس»<sup>(٣١)</sup> ، وليس غنة أصل مقدم على القياس غير السباع ، فهذا شيخ القياسيين أبو علي الفارسي يقول : «الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع»<sup>(٣٢)</sup> ، وأي أمر يكون أولى من القياس غير السباع؟

ونظراً لاختلاف اللهجات باختلاف القبائل العربية فإن السباع قد يضطرب ، فتختل الرواية ، فاحتاط الجمهور لذلك إذ لم يعتنوا بالسباع غير المتواتر ، ورفضوا الحكم بالشاذ النادر ، وجعلوا حكم القليل المسموع كحكم حديث الآحاد عند الأصوليين ، كما وثقوا بعض القبائل دون بعض من حيث الفصاحة ، ووثقوا بعض رواة العربية دون بعض ، ولهذا فكثيراً ما تقرأ مثل قول المازني : «والم يؤخذ هذا إلا عن الثقات» قال ابن جني : «يريد به لم يؤخذ هذه اللغة إلا عن الثقات» وعقب على ذلك بقول شيخه أبي علي : «لأن العلل لا يحتاج فيها إلى ذكر الثقة كما يحتاج إلى ذلك في الرواية»<sup>(٣٣)</sup> .

وكما وجد من الأصوليين من يعتد بحديث الآحاد ، كذلك فإن نخاة الكوفة يتساهلون في أمر الرواية ، فيحتجون بالخبر المرد الذي يشتد البصريون في عدم التعويل عليه . روي أنه اجتمع شيخ الكوفيين ثعلب ، وشيخ البصريين المبرد في مجلس محمد بن عبدالله بن طاهر ، فسألها عن قول الله عز وجل «إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ»<sup>(٣٤)</sup> كم فيه لغة؟ قال المبرد : «برء على مثال كرماء ، وبرء على مثال كرام . فقال ثعلب : وبرء أي الأمير . فسأل الأمير المبرد رأيه في قول ثعلب ، فقال : سلمه من أين؟ فقال ثعلب : «حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : ألا في السوءة أنتن ، تريد ألا في السوءة ، فطرحت الهمزة فسأل الأمير المبرد : ما تقول يا محمد؟ فأجاب بقوله : لا ينسخ القرآن إلا مثله ثم قال :

لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعتاه»<sup>(٣٥)</sup> . وهذا الموقف المتشدد من قبل النخاة مقابل المرونة عند الفقهاء أمر يدعو إلى العجب ، إذ الأولى أن يقوم الدليل على خير الواحد في اللغة لا في الشرع لأن «اللغة والنحو يحريان بحرى الأصل للاستدلال بالنصوص»<sup>(٣٦)</sup> . وفي الأمثلة التالية ما

يكشف عن احتفال النحاة بالتواتر في الرواية، وإهمالهم للقليل أو النادر:

فسيوه يقبس على الأكثر<sup>(١١١)</sup>، ويقول: «الشُّكُورُ، كما قالوا: الجَحُودُ، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ من العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»<sup>(١١٢)</sup>، ويقول: «لا ينبغي أن نقبس على الشاذ المتكرر في القياس»<sup>(١١٣)</sup>.

وموقف سيبويه من السماع والقياس واضح، فما لم يطرد في السماع فإن القياس عليه غير سائغ عنده، فاستمع عند قياس الحليل (لَمْ يُكَلِّ) في الحذف على (لَمْ يَكُنْ)، وأن من كلام العرب حذف النون والحركات نحو (مَدَّ، وَلَدَّ، وَقَدْ عَلَّمَ) التي أصلها (مَتَدَّ، وَلَدَنَ، وَقَدْ عَلِمَ) قال: «وهذا من الشواذ وليس بما يقاس عليه ويطرد»<sup>(١١٤)</sup>.

لئن كانت علل النحاة وأقيسهم ترضي فضولهم العلمي وترفعهم الذهني فإنها لم تكن تقابل بالرضا على الدوام، فالفرزدق مثلاً يتضجر من تأويلاتهم فيجدهم بقوله: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا<sup>(١١٥)</sup>، وهجاءه لابن الحضرمي أشهر من أن يذكر<sup>(١١٦)</sup>، وربما تعرضوا للهجاء حتى من خاصتهم، فالأصمعي يروي عن عيسى ابن عمر - وهو نحوي مشهور - أنه أشد بيتاً في هجاء النحويين وهو قوله<sup>(١١٧)</sup>:

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى الْغَيِّ وَوَاوٍ وَيَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ  
ويسخر أحمد بن فارس من علل النحاة وحججهم فيقول<sup>(١١٨)</sup>:

مَرَّتْ بَيْنَا هَيْفَةٌ مَجْدُولَةٌ تَرْكِبَةٌ ثَمِيَّةٌ لُتْرِكِي  
لَزَزُوا بِطَرْفٍ قَائِرٍ قَائِنٍ أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِي  
ويجهم على الكلبي بقوله<sup>(١١٩)</sup>:

مَاذَا لَقِينَا مِنَ الْمُتَغَرِّبِينَ وَمِنْ  
إِنْ قُلْتَ قَالِيَّةً يَكْرًا يَكُونُ بِهَا  
قَالُوا لَحَثْتَ وَهَذَا لَيْسَ مُنْتَضِبًا  
وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ حَمَقٍ  
كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ  
مَا كُلُّ قَوْلِي مَشْرُوحًا لَكُمْ فَخُذُوا  
قياس نحويهم هذا الذي ابتدعوا  
بَيْنَ خِلَافِ الَّذِي قَانُوهُ أَوْ ذَرَعُوا  
وَذَلِكَ خَفَضُ وَهَذَا لَيْسَ بِرَتَفِعٍ  
وَبَيْنَ زَيْدٍ قَطَانِ الصَّرْبِ وَالْوَجَعِ  
وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِغْرَابِهِمْ طَبَعُوا  
مَا لَعَرَفُونَ، وَمَا لَمْ نَعْرِفُوا فَذَعُوا

وقد تعرض الحنوي موقف غير عادته بتجته لواء فهم أسر صاعته لأن لعدمه تعرف العربية  
 بقطع لا بالعلم - وهكذا نرى - . وعاد في هي وقت سحب أن تفقد ما فيه من بده ومنعه ،  
 فقد روي أن أعراباً وقف على حقة في ريد حديد (مستحب) - فصل نويد له جاء من ماله في  
 الحو - فقال له نويد - سأل عري عي - مث - قال على بده

لَيْتَ لَلنَّحْوِ حَالَكُمْ لَا وَلَا قَبْلَهُ أَرْغَبُ  
 أَلَا مَا لِي وَلَا فَرْقِي أَمَدَ التَّنْفِيرِ يُفْضِرُ  
 عَلَّ رَيْباً لَثْلُفَهُ حَيْثُمَا شَاءَ يَدُهُ  
 وَاشْتَجَعَ قَوْلَ عَالِقٍ قَدْ شَجَّاهُ التَّنْفِيرُ  
 هُمُ التَّنْفِيرِ طِفْلُهُ هُوَ فِيهَا يَنْشَبُ<sup>١١٠</sup>

وكانت أسبغة المكرية مصحوة بظهور بعض اللهجات الغالطة لمعبدة لسبب. ومن أثرها  
 ورد في بني وقف شمسون من فهم موقف ماله وحده. محمد أن سبوتي شابهه. ففصلوا.  
 أنس من بعض العنود ومن باب نحو على كثير من لعدمه. لأمر بدني أدنى من إخراج بعض السادة  
 وأهمه في عبيده. فقد روي أن خادم سحبي ماله بعد د و دخل مسجداً فجلس على قول الله  
 نحن يا أيها الذين آمنوا فؤا تفكروا كيف يقابل منه نوحد؟ فقال ق. فجلس على لائني. فقال  
 يا. فجلس على الجمع فقال قؤ. ففصل إليه أن جمعها للثاني. فقال ق. يا. فؤا وكان في  
 حاجة مسجداً رجل سمع ما يدور بين لاسد وتلميذ. فقال صاحبه احتفظ بشاني حتى أراجع.  
 وأنطق بن صاحب شرطه فقال له بي صغرت بنوه من ترواده يروون القرآن على صباح الحديث.  
 في شعر نو حدم ومن معه حتى هاجب شرطه عبيد. فجدوه في مجلس صاحبه. فسلمهم عما كانوا  
 فيه. فتقدم نو حدم بعض ما عبيد. وقد جمع حتى يهروا ما يكون. ففصل صاحب الشرعة  
 وقد مثلت بعض ماله عند عدمه مثل هذا<sup>١١١</sup>. وصرت أصحوة عشرة عشرة وقد لا يعودوا بن  
 مثل هذا<sup>١١٢</sup>.

ولم يبق الأمر عند مستوى فهم عامة الناس بل من نحو من تفقيد وتعبد وتشاكت  
 تعبد. من عاوين - غير بعض شوح تلازمه من عيالات بعض السادة. وحده وثالث المير  
 لشرو حديق للكلاء والسخن والمفسدة. فأنو حاد لأدسي يروا. وكان بعض شيوخنا من أهل  
 المغرب يقول: أيّاكم وتعاليل الرماني والوزاق وبهرتهم<sup>١١٣</sup>.

وتم تذهب الصلحة هذه مدى، إذ آتت أكلها وأثرت في أي حال - وهو يحوي لأندلس -  
 فتراه بعد حين يقول: «والحويون موعود بكثرة التعليل - ولو كانوا يصنعون مكان التعاليل أحكاماً  
 بخوة مسدة لسباع الصحيح لكان أحسن وأبعد»<sup>(٧٦٦)</sup>  
 أما على المعنى، فلم توجه شيء من هذا، وما ذلك إلا لأني وأعلام وأمارات لوقوع الأحكام،  
 ووجوه الحكمة فيها حجة عامة، غير مدنية الصلحة لها»<sup>(٧٦٧)</sup>

وإذ كانت الحكمة في بعض الأمور واضحة بالتعليل - والنفس ترتاح لفهم لأسرار الكرامة من  
 ورثها ومعرفة لأسباب التي من أجلها شرعت تلك الشرائع - فإنه ليس من لصورته أن تعجز جميع  
 لأحكام الفقهية، بل إن النفس تشد إلى الحكم أحياناً دون التطبع إلى معرفة الحكمة من ورثته،  
 رصاً منها بالأمر الإلهي الوارد في ذلك، فشرعية الصلاة مثلاً، عند النفس تنفسه دون حاجة إلى  
 معرفة الغلة من ورثه، حمل الصلوات في اليوم والليقة حساً دون غيرها من العباد، وليس في حاجة  
 إلى معرفة الحكمة والصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، وما  
 قيل عن الصلاة يمكن أن يقال عن الحج وتزيب نسائه، وكذلك من بعض الطهور وغيرها من  
 لأمر<sup>(٧٦٨)</sup>

وما كان على الوحدة حدية نظرية، فإنها أقرب إلى عمل المتكلمين منها إلى عمل المنطقيين، وذهب  
 أنهم إنما يحبون إلى الحسن - وبسبب كذلك على اللغة<sup>(٧٦٩)</sup> - ولم يقع الوحدة عند حد في حلف  
 لغة، فراحوا يبحثون عن اللغة وعلل اللغة<sup>(٧٧٠)</sup>، وتركوا أحياناً ما اتفقوا عليه وهو الحكم نحوي،  
 وراحوا يشفقون القلوب ويكربون الخلاف في أمور نظرية حتى تدور حول ذلك الحكم المتفق عليه من  
 قريب أو بعيد»<sup>(٧٧١)</sup>

لقد عرّض ابن حبي نسوارة بن علي هؤلاء هؤلاء، وضرب الأمثلة، ما ذكرنا هنا وما لم  
 يذكر، ثم عطف على ذلك بقوله: «وبعد، فقد صح ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله  
 تعالى، ومعوم أنه سبحانه لا يفعل شيئاً إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه، وإن حيث عايناه  
 ومعانيه، وليست كذلك حال اللغة، إلا ترى أن قوة سائر أهل الشريعة فيها، وكثرة الخلاف في  
 مذهب، ولا تعطف فيها بينين، ولا من الواضع ها، ولا كيف وجه الحكمة في كثير من... ولكني لا  
 يتيسر الأمر على بعض المدعيين قائل: «لنا مدعي أن على أهل المعرية في سمت العمل الكلامية  
 لنته، بل مدعي أنها أقرب إلينا من تعال الفقهية، وإذ حكمت مذهب العمل، وترافعا إلى الطبيعة

والجس، ضد وفيها الصفة حقها، ورأى بها أفرع مشارعها، وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يصطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً<sup>(٨١)</sup>

وبالرغم من ذلك كله، فإن علل النحاة مأخوذة من علل الفقهاء، مترعة منها بالملاطفة والرفق كما يقرر ابن جني نفسه<sup>(٨٢)</sup>.

كما سبق يمكن القول: إن علماء العربية احتدوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتحررهم وتعديلهم فكانت لهم مصوصهم النحوية كما كان لأولئك مصوصهم الحديثية، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك ثم احتدوا حدود المنكسرين في تعليم نوحهم بالفلسفة والتعليل، ثم حاكوا الفقه، أخيراً في وضعهم لنحو أصولاً تشه أصول الفقه. وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء وكان لهم طرائقهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما نبى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع<sup>(٨٣)</sup>، وهذا هو تفسير مقولة أبي البركات الأنباري وهو يتحدث عن أصول الفقه وأصول النحو: «إن بينهما من الشبهة ما لا حياء به، لأن النحو معقول من مقول، كما أن الفقه معقول من مقول»<sup>(٨٤)</sup>، نعم، فكما أن الفقه يستمد في وضع الأحكام الفقهية على النصوص التي نصب في توثيقها المحدث، كذلك يعمل النحوي عند وضع الأحكام لتلك النصوص النحوية التي أوصى النحوي نفسه في جمعها وتلفظها من أفواه الأعراب، وكما أن الفقه يقيس ما لا دليل عليه على ما استقام دليله، فإن النحوي يقيس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع منهم، وهكذا، لأن أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة<sup>(٨٥)</sup>.

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن ما يرى من مسائل الفريش عند النحاة إنما هو صدق تفلت الاعراضات العديدة عند الفقهاء، فإذا كان الفقهاء يبحثون أحكام الرواج داخل وتحتاه وم يترتب عليه من ولد ونحوه، أو يبحثون شؤراً، كمبريات الحد في الطبقة الخامسة من حديد كلاله، فإن النحاة أيضاً يعترضون أموراً بعدد إحتيال وقوعها، فما عتوا في هذه الفريش

- لو سمي رجل بيت شعر هل يصرف؟ وأي جزم منه الذي يقع عليه الإعراب؟

- ولو سمي إنسان «فُو» أو «أَن» أو سميت امرأة «عَمْرُو» هل تنصرف مثل هذه الأسماء؟ والأمثلة على ذلك كثيرة<sup>(٨٦)</sup>.

**حاجة الفقيه إلى النحوي**

إن نظرة سريعة في تاريخ النحو العربي تربنا أن جمهرة كبيرة من النحاة قد اشتهرت في أكثر من

علم. ويأتي في مقدمت هذه الهنات هذه الفئة التعلق بالقراءات. والتفسير. والحديث. ورواية الشعر. والعروض. وعلوم اللغة الأخرى. حتى إن حقلهم هذه العلوم يجعل وصفهم بالحويين من قبل التعليل فحسب. وليس عكاف أمر الصلة بين النحو وبين هذه الفنون. فالقرآن أول مصادر الاستشهاد الحوي. وعليه قام التفكير في صناعة الحو. ومن أجله قام هذا العلم كما لا يحلو تفسير من تناول النص الكريم بالإعراب من قريب أو بعيد. والحالة وإن اختلفوا في أمر الاستشهاد بالحديث الشريف. فإسهم لا يختلفون في فصاحة المصطفى ﷺ ونقاء عبارته. ولم يحل كتبهم من الحديث النبوي حتى مع رغبة بعضهم عن اعتباره أحد مصادر الاستشهاد أما الشعر فعليه يقول الحوي لا في القواعد المطردة فحسب. بل حتى في الشذوذ. ومعرفة الشعر تستدعي بالضرورة معرفة علومه من عروض وقافية وعيوب كل. ومعرفة روايته وتوثيقهم. وفصاحة الشعراء. ومواطني قائلهم إلى غير ذلك

والشواهد على ما ذكر كثيرة فأنو الأسود البدوي كان شاعراً. فارئاً. حكيماً فليس أن يعرف بأنه أول من صاغ في النحو صمماً<sup>(١٧١)</sup> وأنو عمرو بن العلاء كان أحد القراء السبعة المشهورين<sup>(١٧٢)</sup>. وعيسى بن عمر الكوفي الذي عرف بقراءته المشهورة وحذقه للقرية<sup>(١٧٣)</sup>. والحليل بن أحمد مجموع علم العروض وعنه أحد سبويه حل آرائه النحوية. وسبويه كان طالب حديث قبل أن يصبح طالب نحو ولغة<sup>(١٧٤)</sup>. والكسائي كان أحد القراء المشهورين. ومؤيداً للحقفاء العباسيين. ثم هو بعد رأس الحجة الكوفيين<sup>(١٧٥)</sup> وفي القراءات المعجزة كان أبو العباس المرد قائد المدرسة النصرية النحوية. وعرف عنه سعة الرواية وحسن الأدب والشعر<sup>(١٧٦)</sup>. وفي القرون الرابع المعجزة كان أبو سعيد السمرقاني شارح كتاب سبويه شرحاً حسده عليه معاصروه. كان فقيهاً نحويًا. تولى القضاء بعد أربعين سنة ولم يأخذ عن الحكم أمراً<sup>(١٧٧)</sup>. وغيرهم كثير لقد كان الواحد من هؤلاء حجة في أكثر من من - كما هو حال جل علماء القرون الأولى - حدث الأصمعي قال - حدثني شعبة قال كنت أختلف إلى ابن أبي عمير فأنشأه عن أبيه. ويسأله أبو عمرو بن العلاء عن العربية. فعموم وأن لا أحفظ حرفاً مما سأل ولا أحفظ حرفاً مما سأله<sup>(١٧٨)</sup> - فالعلم في زمانهم دائرة معارف متحركة - طرفة. يدور مع خلاله في كل فلت. وتسبح من لغو ثرة في كل محال. وطالب العلم عندهم من لم ينصرف همة على حمل واحد من حقول المعرفة أثر عن السريدي أنه تعلم القراءات والحساب والعروض والفرائض وغيرها. وحذقه كلها ولم يمت حتى أمكنه الله من ترميزها إلى تفكي مبادئها عنهم<sup>(١٧٩)</sup> وفي كل زمان لا نجد مشتغلاً بالقرآن وعلومه. والحديث النبوي وعلومه. أو العلوم الشرعية الأخرى إلا ويكون الحو حجر الزاوية

في تكوين ثقافته، وذلك أن النحو من هذه العلوم مثله المفتاح لدار مغلقة. فهو الآلة إلى معرفة كنوز العربية، وفهم أسرار مفرداتها وحملها، وهو نور مباحث الإنسان<sup>(٩٧)</sup>، وقد كان الإعراب يعني اليونان، فإن معرفة علم الإعراب حير عول على كشف معاني وإزالة الغموض، وليس محطاً من يقول المعنى فرع الإعراب. ولعل هذا هو الذي دعا الآمدي إلى أن يعد علم العربية واحداً من أصول الفقه<sup>(٩٨)</sup>، وقد ارتفع بعض العلماء حكم تعلّمها إلى درجة الوحوب. يقول الرازي: «أعم أن معرفة اللغة والنحو والتصرف عرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدبها. والأدلة راسخة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان لسان العرب ونحوهم وتصريفهم. فإذا توقفت العلم بالأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والتصرف، وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب»<sup>(٩٩)</sup>.

ولئن كان الدرس النحوي قد تأثر بطرائق الفقهاء في تأصيل الأصول وساهج التصكير. وأسبب الحدوث في معالجة القضايا، فإن النحو له منزلة عند الفقه إذ عُدَّ شرطاً في رتبة الاجتهاد. يقول السيوطي: «علم أصول الفقه إما هو علم أدلة الفقه، وأدلة الفقه إما هي الكتب والسنة، وهذان المصدران عربيان، فإذا لم يكن النظر فيهما عمداً بالغة وأحوالها محيطاً بأسرارها وقوانينها تعدر عنه النظر السليم فيهما، ومن ثم تعدر مستساظ الأحكام الشرعية مبهاً. ولذلك صار النحو شرطاً في رتبة الاجتهاد، وصارت معرفة اللغة والنحو عرض كفاية»<sup>(١٠٠)</sup>.

من هذا يستطيع القول إن الفقيه محتاج إلى النحو ضرورة، وليس مثله النحوي في الحاجة إلى الفقه لأن الفقه علم شرعي، وعلم النحو متصل باللغة وحدها<sup>(١٠١)</sup>، ولذا رغم من أن اللغة وعاء للعلوم كلها، واكتساب العلوم دينية وغير دينية لا يتم إلا عن طريق اللغة، إلا أن تعلم النحو ليس من علوم الدين وإن كان أساساً مهماً فيها<sup>(١٠٢)</sup>. ولكن عندما يجمع النحوي إلى بصاعته انعلم بالفقه وحسن تأويل أهله وسعة تشفيقهم للوجوه المحتملة في المسألة الواحدة هناك العاية والكفاية<sup>(١٠٣)</sup>.

لقد سفت الإشارة إلى أن الحداثة سحروا منيع الفقهاء في وضع الأطر ورسم المناهج وأساليب التصكير وطرائق الإقناع. وذلك في الأطوار الأولى نشأة علم أصول النحو. ثم تقدم الدراسة في علوم الأصول بعامة، وتمثلها في شخصية العالم المتفكر المتقن لعلوم عصره. رأيت النحوي يعني في العربية على طريقة الفقهاء، أو يمارح بين الوسيكتين ليصل إلى الإقناع عن طريق علمه الشرعي، وحده المعنى، وما يرددها من دواية واسعة باللغة وقوانينها وأحوالها من حقيقة ومجاز، أو حذف وإصهار، أو إطلاق وتقييد، وعمر ذلك

وعندما وصل الدرس الحوي طور التصح أو كاد، وجد الفقيه نفسه محتاجاً إلى هذا العلم لخدمة بعض القضايا الفقهية، فانتهى الفقهاء إليه، وأولوه اهتماماً هو أهل له، وكان مهم من أدر بعض أبحاث الفقه العامة على أسس محوية، كما فعل محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة، حيث وصم كتابه المعروف بالخامع الكبير في كتاب (الإيمان) منه مسائل فقه تبي على أصول العربية لا تصح إلا لم له قدم راسخ في هذا العلم<sup>(١٠٢)</sup>، وتطور الأمر حتى وصل إلى درجة التافس بين حملة هذين العلمين، ذلك التافس قاد في بعض المناسبات إلى مناظرات كشفت عن حب هؤلاء العلماء للجدل والتعليل والحجاج، هي رواية للريدي يقول «دخل أبو يوسف<sup>(١٠٣)</sup>، على الرشيد والكسائي يمارحه، فقال له أبو يوسف هذا الكوفي قد استعرجت وعطب عليك، فقال يا أبا يوسف إنه لأتبي بأشياء يشتمل عليها قلبي فأقبل الكسائي على أبي يوسف فقال: يا أبا يوسف هل لك في مسألة؟ قال نحو أو فقه؟ قال بل فقه. فصحت الرشيد حتى فحص برجله ثم قال: نئي عن أبي يوسف فقهاً؟ قال نعم قال - يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار؟ قال - إن دخلت الدار طلقت قال: أخطأت يا أبا يوسف، فصحت الرشيد ثم قال كيف التصواب؟ قال - إذا قال (أن) فقد وجب الفعل. وإذا قال (إن) لم يجب ولم يقع الطلاق قال فكان أبو يوسف بعدها لا بدع أن يأتي الكسائي»<sup>(١٠٤)</sup>.

ثم لم يثبت الفقهاء أن أسلموا رماح بعض القضايا الفقهية إلى الحاة، لعلهم بالدور الذي تلعبه قوانين العربية في توجيه محاور تلك المسائل - ولم يعودوا يتخرجون من الاستعانة بالحاة بما يشكل من القضايا التي يكون للإعراب أثر في نصريف أحكامها، من ذلك ما روته كتب الحر مثل قولهم

كتب الرشيد لبقة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فَإِنْ تَرَفُّي يَا هَيْدُ فَالْزَفُّ أَتَمُّ وَإِنْ تَحْرِقِي يَا هَيْدُ فَالْحَرْقُ أَشَدُّ  
فَلَأْتِ طَلَقٌ وَالطَّلَاقُ غَرِيمَةٌ ثَلَاثُ، وَمَنْ يَحْرِقُ أَغْوًى وَأَطْلَمُ

فقال ماذا يلزمه إذا رجع الثلاث وإذا صبا؟ قال أبو يوسف. فقلت هذه مسألة محوية فقهية ولا أمس الخطأ إن قلت بها برائي، فأثبت الكسائي وهو في فرائض صائته فقال إذا رجع ثلاثاً طلقت واحدة لأنه قال (أنت طلاق)، ثم أحرز أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبا طلقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً وما يبيها جملة معترضة فكنت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بخواتم موصحت بها إلى الكسائي<sup>(١٠٥)</sup>.



وأحد تأثير الفقهاء بالحاجة يظهر في معالجة بعض القضايا الفقهية<sup>(١٧)</sup> على نحو ما يأتي من الأمثلة:

١ - يقرر الحجة أن (نلي) من حروف الحواب الستة، ويعيد إثبات النلي، مجرداً كان أو مقروناً باستعدهم، فإذا قال قائل: لَمْ يَنْقَمْ رَيْدٌ أَوْ قَالَ: أَلَمْ يَنْقَمْ رَيْدٌ؟ فإن كان الحواب (نلي) فالنلي أنه قام، ويكون في ذلك تكذيب للنلي الوارد في الجملة الأولى، بخلاف ما إذا أريد تصديقه فالجواب (نعم). لأن (نعم) تستعمل لتصديق الخبر ولإعلام المستحبر، وبعبارة أخرى فيها تكون في لوجب والسؤال عنه تصديق للشك، وفي النلي والسؤال عنه تصديق للنلي، قال الله تعالى: وَأَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا نَلَيْهِ<sup>(١٨)</sup> قال ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا<sup>(١٩)</sup>.

٢ - كلمة (القوم) اسم جمع بمعنى الرجال خاصة، واحده في المعنى رجل، كذا نص عليه الحجة والمؤيدون، ويدل عليه قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٍ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ، وَلَا يَسَاءَ مِنْ يَسَاءَ عَسَى أَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْهُمْ<sup>(٢٠)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٢١)</sup>:

فَا أَفْزِي وَأَلَسْتُ إِعْزَالُ أَفْزِي الْقَوْمُ أَلْ جِزْءُ أَمْ يَسْأَلُ  
ومن مروع المسألة ما إذا أوصى لقوم ريد أو وقف عليهم وبحو ذلك، فلا يصرف للإثبات منه شيء<sup>(٢٢)</sup>.

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، والاستقراء يقود إلى أكثر، ولكننا مكنت بالإشارة عمارة الإحالة

### التأليف في أصول النحو:

التأليف في أصول أي علم لا شك يكون متأخراً عنه في العلوم نفسها، وهو مرحلة تعقب المناقشة وفهم أسرار تلك العلوم ووضع قواعدها، ثم إعضائها للتطبيق مدة قد تطول أو تقصر، وخلال ذلك نرى للمشتغلين بهذه العلوم مواضع القيس أو يختلفون حول بعض الأسس والقواعد، فتراهم يتجهون لوضع أصول لهذه العلوم، وحدود تكون بمثابة علامات تمنع اختلاط المفاهيم، وفواصل بين الفنون المختلفة، لتسمح بتداخل الصناعات، وتميز كل صناعة عن غيرها

فعلم أصول الفقه مثلاً تابع في الظهور لعلم الفقه نفسه، كذلك فإن علم أصول النحو لم يعرف إلا بعد أن اكتمل نحو النحو وعرفت حدوده وموضوعاته.

ولما كان النحاة في أصولهم تابعين للفقهاء، فإننا لا نترقب أن نرى لهم مؤلفات في الأصول قبل نهاية

القرن الهجري الثاني، وذلك أن أول من ألف في أصول الفقه هو محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٩هـ/ ٨٠٤م) والشافعي الذي كانت وفاته سنة (٢٠٤هـ/ ٨٢٠م). وهذا التاريخ يأتي عقب وفاة إمامي نخبة البصرة والكوفة (سيبويه والكسائي).

والباحث لا يطلع أن يجد في كتاب سيبويه إشارات إلى أصول النحو على الرغم مما فيه من تطبيق عملي واضح لتلك الأصول، فله السماع، وليه القياس، وليه حديث عن الشذوذ، والإطراء، والمضرورة، والإباحة، وغير ذلك كثير.

وبالطريق إلى رحاب الطقة التي حَفَّتْهَا عُدُ الأحفش، سجد من مسعدة (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) يختلف أستاذة سيبويه، وينقل «الكتاب» إلى بغداد ويتلمذ عيه بعض الكوفيين<sup>(١٣٧)</sup>، وناقضاً يختلف بجي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) شيعه الكسائي في رعاية النحاة الكوفيين، وقراءة كتب النحاجم القديمة والحديثة لا يجد هذين العَلَمَيْنِ كُتِبَ في أصول النحو، ولكب تذكر لأحفش كتاب القديس في النحو<sup>(١٣٨)</sup> وحشام الصيرير (ت ٢٠٩هـ/ ٨٢٤م) كتاباً آخر هو «القياس»<sup>(١٣٩)</sup> كما تذكر للفراء كتاب الحدود<sup>(١٤٠)</sup>، ولأننا لم نجف على هذه الكتب إلا أنه يمكن القول «بأن» وإن تناولت أصول الصاعدة النحوية، فإن ذلك لم يجرحها عن كتب النحو المألوفة وأنها إنما تمثل مرحلة تطورية من مراحل تصحح الدرس النحوي، ولعل ما روي عن سبب تأليف الفراء كتاب الحدود بقوي، يعتقدنا بعدم وضوح الرؤية لعلم أصول النحو حينذاك، فقد روي أن المأمون أمر الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العرب، فأمر أن تعرّف له حجرة من حجر اندار، وصير له الوراقين، وأمره الأسماء والسميّن فكان الوراقون يكتبون حتى صنف كتاب الحدود، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن<sup>(١٤١)</sup>، فأصول النحو عند الفراء لم تتجاوز رسم حدوده، وفي هذه المرحلة لا نجد أثراً للفقه في التأليف في هذا الفن، وليس أدن على ذلك من الإطار الذي رسمه الفراء، إذ عقد حداً للإعراب في أصول العربية، وحداً للنصب لتتولد من الفعل، وآخر للمعرفة والمكرة<sup>(١٤٢)</sup> الخ<sup>(١٤٣)</sup>.

حتى إذا جاء أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ/ ٨٣٠م) فألف كتابه «الأصول» في النحو عندئذ نقل الدرس النحوي إلى مرحلة جديدة أكثر مصحاحاً ومطابقة، إلا أنه تبقى بعيدة عن التأثير بسلح الفقه، وقد عُثِرَ هذا الكتاب «غاية في الشرف والمائدة»، ومن أحوال الكتب المنسقة في هذا الشأن<sup>(١٤٤)</sup>، وأن «إليه المرحع عند اضطراب النقل»<sup>(١٤٥)</sup>، وأن صاحبه «جمع فيه أصول علم العربية»<sup>(١٤٦)</sup>، إلا أنه يبدو أن هذا الكتاب لم يواحه بالقبول في أوس الأمر، وخاصة من أولئك الذين يمكن أن نسميهم النخبة التقليديين، وذلك لما يأتي.

**أولاً** محلته صواب نصريين في أبواب كثيرة، ونعني به على مسائل لأخفش ومذهب الكوفيين

**ثانياً** خروج هذا الكتاب عن مذهب عوفي غير موقوف ولا معروف عند أصحابنا لسببين كبرد وسبويه وضربيه، وقرب مباحته من مذهب حاشفة لأمر إندني جعل للاستيفه يعقوب بن (١١٢) . ونظرة سريعة إلى هذا العمل نجد حكمه بأن السراج قد تبع في نفسه مذهباً لم يعرفه لأخو العربي قبله، فقد رتبته على الأصول الآتية: (١١٣)

- ١ - مفعولات الاسماء، ثم المنصوبات، والمفعولات.
- ٢ - إنتقل بعد ذلك إلى التوابع.
- ٣ - أتبع ذلك مواضع الأفعال وحوارمها.
- ٤ - ثم جاء ببعض الأبواب التي لا تندرج مع شيء مما سبق مثل باب التقديم والتأخير وعوها.
- ٥ - ولما فرغ من أبواب النحو أتبعها مسائل الصرف.

وإن هذا المصحح ليس من السراج عوفيه، أعلنت في هذا الكتاب سرر النحو، وجميعته حميد عصره، وتضمنه تعديلاً نظيره، ورتب موضوعه عن ترتيب أخضر، تمكن من ثوب وأبيه، يسبق إلى عتوق فهمه، وسهل على منصفه حفظه، (١١٤)، وهو هذا ترتيب بري إلى خلق عرض رحمه في أول الكتاب بقوله، وعرضي في هذا الكتاب ذكر لغة بني د صردت وصل في إلى كلامهم فقط، وذكر لأصوب والشافعية، لأنه كتاب جار، (١١٥)

ومصحح من السراج هذا مخرج عن دائرة النحو، وليس مذهب تعفي، تأخره - وإن استخدم مصطلحاتهم لأصوبه كاسم -، ونفس وسندود، ولا صرد وعرفه -

وجاء من حاشي (٣٩٢ هـ ١٠٠١ م) فقدم يد فيه حظوه كثيرة جو لا م، وأخرج بعده أصول النحو إلى دوائر أوسع، ظهر فيها تأثير مذهب أصول الكلام والفقه، فقد نظر في مدببب لأخفش قرن في لا في معرضه في هذا الموضوع، فسمح بنفسه - بوث عنه -، ويكتبه كفه تعبه به، ثم نصري في ترتيب نصريين وكوفيين بعده، فله جد فيه ما تنفعه من أصل هذا العلم، فصار «م» أحد من علماء السندين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فمما كان يصوب في بكره منه فله «م» عن لغة لا حري وحرف في لغة، وقد يعنى عنه به (١١٦) وعمدته خصائص - لأصوب جعل الباحث يحكم باختلاف مذهبها، لكن هذا

الاجتهاد لا يجعل الحكم لاي حيز تأصيلي التأليف في أصول النحو ميسورة. ومع ذلك يمكن ان  
نطعن الى القول بان من حيي لو رأى في أصول من السراج ما يكفي لسد حجة أهل عصره لاجله  
اتخذها سحر في التأليف. ولم يبق الذي لا فائدة من جهد في تسطير كلام معاد وحث مطروق<sup>(١٢٧)</sup>

وكما نرى ان نفع من السراج شرف السبق في التدوين في أصول النحو. فإن كمال الدين عند  
الرحمن من اي سعد الأتاري (٥٧٧ هـ ١١٨١ م) يدعي أنه السابق في تصنيف أول كتاب في  
علم العربية. على ترتيبه الذي احتار في كتابه «الإصناف» في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين  
والكوفيين<sup>(١٢٨)</sup> ثم دعه إلهام صحبه في تلخيصه. وتبرئته عن الإسهاب. وعريته عن  
الإصناف. فاستحدث هذه تأليف كتاب «الإعراب» في حد الإعراب، ليكون هذا أيضاً أول ما صنف  
لهذه الصناعة في قوانين الحفل والآداب<sup>(١٢٩)</sup>.

والحقيقة التي لا تدمع لاس الأتاري هي شغفه في جمع مسائل الخلاف لسيرة في كتب حاشية  
النحويين عن لزوم ألف في هذا الفن قله. لكن أنكر هذه الكتب كدود حرة. فما ألف  
من الأتاري كتابه «الإصناف» صار هذا الفن كتاب محفل. بسبع مدارس لأول مره بما  
يريدون<sup>(١٣٠)</sup> ولا تنحصر تأصيلية على جمع هذه مسائل الخلافية محسب. بل هناك أسئلة أخرى  
تتعلق بفتح نبي سدكه مؤلف في هذا الكتاب. ودلت أنه رتب مسائل خلاف النحوي على ترتيب  
مسائل الخلاف بين الشافعي ونبي حيفة<sup>(١٣١)</sup>. فكان مباحثه في هذا العمل شعبة صريحة تأثر لخدمة  
مناهج الفقهاء في وضع الأصول

ولئن عد بعض الباحثين الحديث كتاب من الأتاري «ملح الأدلة» في أصول النحو، إحدى الأوليات  
التأريخية في فنون العربية لا يتازع من الأتاري فيها ما<sup>(١٣٢)</sup>. فإن من حيي يبدو حقيقة هذا  
اشرف. وأن من الأتاري قد استمد من خصائص منهج ومحتوى

وكي ادعى من الأتاري ان مقصده من كتابه يصف في علم أصول لغوية. فإن سيوطي يصف  
ادعى ان كتابه «الفتح» في أصول النحو، كتاب عربي بوضوح. عجيب الصنع. غريب المعنى.  
طريف اللفظ. وسمح فريضة غنية. ودمسح واسع على مؤلفه. ولم يسبق من ترجمه. ودمسح من  
يهدسه. وهو أصول النحو الذي هو تأصيل في النحو كاصول لغوية. لغة<sup>(١٣٣)</sup>

وقد نرى ان هؤلاء قد دعوا فصوله وفتوحه. فلو اننا لم نجد لاهدي «وسوف  
يذهب النحوي» دعيه ان كبر فصول مع لادته في الأصول، مدرج بعض حصار سيري في كتاب

السيوطي «الاقتراح» وأنه نقل فيه كثيراً عن كتب ابن الأنباري الثلاثة الإصناف، والإعراب ولغ الأداة» (١٣٤)

وبعد: فكيف نضع دعاوي هؤلاء العلماء - وهم أفاضل - مواضعها؟ أما زعم ابن جني بأن خصائصه أول مؤلف في أصول النحو، فيمكن حمله على الوجه الحسن إذا أخذنا في الاعتبار مخالفة مناهج النحاة حمله وتفصيلاً، ولم يخلص كتابه لمناقشة القضايا النحوية، على نحو ما صنع ابن السراج في أصوله، بل تناول القضايا النحوية واللغوية في أسلوب جديد، بطرح جديد، متأثراً بالمناهج الفقهية ومذاهب المتكلمين والفلاسفة، وعالج قضايا كلية، ولم يقف عند حدود القضايا النحوية التطبيقية، وبالرغم من هذا فإن السراج يبقى ابن عذرة المؤلف في الأصول النحوية، في حين أن كتابه «الأصول» لم يخرج عن دائرة النحو، ولم يتأثر بمذاهب الفقهاء.

أما ابن الأنباري فيمكن أن يقال إنه أول من ألف في الخلافات النحوية على مناهج الخلافات الفقهية، فكان أول من طبق مناهج الأصوليين الفقهاء على قضايا النحو في ضوء الأصول التي رسمها الحجة منذ بدء التأليف النحوي، أما أن يدعي القدماء في التأليف في أصول النحو فهذا ما تنفيه أعماله الثلاثة المذكورة آنفاً بالمقارنة مع خصائص ابن جني

وأما الذي يمكن أن يقال في دعوى السيوطي، فليس أكثر من كونها وهماً لا دليل عليه، فما «الاقتراح» إلا صدى لكتب ابن الأنباري، والذي أضاف السيوطي إلى هذا العلم لا يقول له ذلك الرعم والله أعلم وهو حسبنات ونعم الوكيل!

○○○

## الإحالات

( ١ ) انظر، عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م، ص: ٤٨

( ٢ ) انظر، ماصف، علي الجدي، سيوية إسم النحاة، المطبعة العثمانية بالخراسنة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، ص: ١٢٠

( ٣ ) من وجوه التصير لهذه العبارة قول أبو سعيد السيرافي «والوجه الثاني أن يكون أراد بالكلم الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى، وهو ما صحت هذا الباب الذي ترجمه به، وهذه الجملة التي هي اسم وفعل وحرف هي بعض العربية، لأن العربية جملة وتفصيل، وليست هذه الجملة كل العربية، والدليل على ذلك أنه ليس من أحاط علماً بحقيقة الاسم والفعل والحرف أحاط علماً بالعربية كلها، والدليل على هذا التأويل الثاني من قول سيويه قوله وهذا باب علم ما الكلم من العربية ولم يقل وهذا كتاب علم» شرح كتاب سيويه ج ١ ق ٤ ب - ١٥

- ( ٤ ) الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق د. س. مرحليوت، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٢٧ م، ج ١٦، ص: ١١٧.
- ( ٥ ) أبو الطيب النموي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة، ط ٢، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، ص: ١٢٦.
- ( ٦ ) الريدي، أبو بكر، طبقات النحويين والنحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م، ص: ٧٧.
- وأنظر، الرحاحي، أبو إسحاق، محاسن العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، ص: ١٩١.
- ( ٧ ) الأهرري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتراث والترجمة - دار القومية العربية للطباعة، القاهرة ١٣٨٤ هـ / ٦٤ م مادة (فقه).
- ( ٨ ) الرحاحي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، محاسن العلماء، ص: ١٩٢، وروى الرحاحي ما يشبه هذه الناقرة ليدل على مدى حسن نظر المراد، وأنه قدس القضية المعقّبة هذه على باب التصغير، انظر المصدر نفسه، ص: ١٩١.
- ( ٩ ) انظر بقية الآيات في فضل النحوي.
- ابن الخراج، أبو عبد الله محمد بن داود، الورقة، تحقيق الدكتور عبد الوهاب هرام، وعبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر ١٩٥٣، والمعددي، الخافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م، ج ١١، ص: ٤١٣ وأنظر.
- A.T Wensinck, Ghyās, (Analogy), El Vol 3, P 1052, col 1-2.
- ( ١٠ ) ابن الأثيري، كمال أبو البركات عبد الرحمن، الإعراب في جدد الإعراب، تحقيق سعيد الأعماوي، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م، ص: ٩٥.
- ( ١١ ) المصدر نفسه ص: ٤٨، وأنظر، تمام حساد، الأصول، ص: ١٦٧.
- ( ١٢ ) أحمد أمين، صحى الإسلام، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي بيروت (١٣٥١ هـ / ١٩٣٣ م) ج ١، ص: ٢٧٧.
- ( ١٣ ) أنظر، ابن الأثيري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأعماوي، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م، ص: ٤٢.
- ( ١٤ ) أنظر، المسيراني، أبو سعيد، صفات النحويين المصريين، تحقيق فرنس كرنكو، بيروت، الطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦ م، ص: ٢٥.
- ( ١٥ ) الحنبل، أبو الفلاح عبد الحمي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة - بيروت - طبعة ثانية مققحة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، ج ١ ص: ٢٩٨ - ٣٠١.
- Jaroslav Stankovych, The Modern Arabic Literary Language Lexical and Stylistic Developments, Chicago, 1970, P.4.
- ( ١٦ ) أنظر، ابن المديم - المهرست، ط قوستاف فلوغل، بيرك ١٨٧٢ م، الخطيب المعددي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م، ج ١، ص: ١٧٢ - ١٨٢.

- ( ١٧ ) انظر: الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م، ص: ١٣.
- ( ١٨ ) انظر: عواد، محمد حسن، (مقدمة) (الكوكب القدي) دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ، ص ٥٣ وهذا يبدو أن إصحاقي تشابه القياس العقلي بعصر الصحابة كان شعبة للحجاس الذي مولد عبد الباحث شعبة لما قرره أحد الساجين المحدثين من إرجاع فكرة القياس الحواري إلى تأثير المصطفى اليوسابي والحو السرياني، صاراد أن ثبت أن الحكايات تايمن في هذا التأصيل للفقهاء لا لسواهم. وأن الفقهاء عرفوا القياس واستخدموه قبل انتقال الثقافات الأحسية إلى الفكر العربي انظر المصدر نفسه ص ٥٢. عبد، محمد، أصول النحو العربي في نظرة الحكايات ورأي ابن مضاء عالم الكتب، ١٩٧٣ م، ص ٨٠-٨١.
- ( ١٩ ) السري، أبو سعيد، أخبار الحووين الصريين، ص ٣٨.
- ( ٢٠ ) الأساري، أبو السركاب، سره الألباء في طبقات الأديباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار انديسة مصر للطبع والنشر، القاهرة - مطبعة المدي ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م، ص ٤٥-٤٦.
- ( ٢١ ) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ١٦٠.
- ( ٢٢ ) المصدر نفسه، ص ١٦٠، السيوطي، جلال الدين، المهر في علوم اللغة وأبوها، تحقيق محمد أبو الفضل وأخريين، دار إحياء الكتب المرمية، عسى الباب الحلي وشركاه، القاهرة - ملا ناربخ، حد ١، ص ٤١٤.
- ( ٢٣ ) انظر: السيوطي، جلال الدين، الأقرواح، تحقيق أحمد صبحي قرأت مطبوعات جامعة اسطنبول (كلية الآداب) ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م، ص: ٦٦.
- ( ٢٤ ) القفطي، علي بن يوسف، إنشاء الرواد على أنباء الحكايات، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٣ م، ج ٤، ص: ٣.
- ( ٢٥ ) المسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، جلد ١٢٥٥، ج ١١، ص ٢١٢.
- ( ٢٦ ) السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن، بعة السوعات في طبقات الحووين والحكايات، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، ص: ٤١١.
- ( ٢٧ ) انظر ماضطرته تشابه بن أشروس المتكلم المشهور، باتوت ديموي، إرشاد الأريب، حد ٢٠، ص ١١-١٢.
- ( ٢٨ ) مفتاح السعادة، ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراخمة وتحليل، كامل بركات، وحد لوحات أبو العور، مطبعة الاستقلال بالقاهرة، (بلا تاريخ).
- ( ٢٩ ) انظر، ابن التديم، القهرست / ص: ١٧٣.
- ( ٣٠ ) انظر، الأنياري، نزهة الألباء، ص: ١٨٩.
- ( ٣١ ) أبو حيان أموي، المفاسبات، تحقيق حسن السديري، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م، ص: ٥٧.
- ( ٣٢ ) الأرجاج، أبو القاسم، الإيضاح في علل الحو، تحقيق الدكتور مادن المبارك، ص ٤٧.
- ( ٣٣ ) انظر، مبارك، مادن، اسحو العربي، انملة الحوينة، شأنها وطويرها، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص: ١٠٤.

- (٣٤) انظر، أبو حيان التوحيدي، المقامات، ص ٧٥
- (٣٥) انظر، الشنقي عبد الفتاح اسماعيل، من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م ص: ٤٤٣.
- (٣٦) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، المجي، الطبعة الثانية دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ص ٥٥
- (٣٧) الزجاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، ص ١٣٧
- (٣٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م، ج ١، ص ٣١٦.
- (٣٩) المصدر نفسه، ج ١، ص: ١٤٥
- (٤٠) المصدر نفسه، ج ١، ص: ٣٠٤
- (٤١) انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحصّل، تحقيق محمد علي الجاهلي، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٢ م، ج ١، ص ١٨٩
- (٤٢) See, O.B. Macdonald (Ed.), E.L. vol 2, P.448, col.1,2
- وانظر، تمام حسان، الأصول، ص: ٤٥
- (٤٣) روى هذا الحديث بأسانيد مختلفة، وطرق متعددة بلغت مبلغ التواتر المعنوي
- (٤٤) انظر، ابن جني، المحصّل، ج ١ ص: ١٩٠
- (٤٥) المصدر نفسه، ج ١، ص: ١٩٠ - ١٩١
- (٤٦) انظر، ابن جني، المصنف، بتحقيق لجنة من الأساتذة إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة البابي الحلبي، بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ص ٣١٨ والمصنف ج ١ ص ١٩١
- (٤٧) الزجاجي، الأيضاح في علل النحو، ص ٦٥ - ٦٦
- (٤٨) سيوية، عمرو بن عثمان، الكتاب، (ببرلاق) ج ٢، ص ٣
- (٤٩) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيوية، ق ٩٦ ب
- (٥٠) المصدر نفسه، ق ٩٧ ب
- (٥١) المصدر نفسه، ق ١٦٤ ب
- (٥٢) انظر، ابن جني، المصنف، ج ١، ص: ٣
- (٥٣) انظر D.B. Macdonald, Sami' (Hearing) E.L. vol. 4, P 12, col 1
- (٥٤) انظر، السيوطي، الاقتراح، ص: ١١٤
- (٥٥) ابن جني، المحصّل، ج ١، ص ١٢٥
- (٥٦) ابن جني، المصنف، ج ١، ص ٢٤٠، ص ٢٧٩
- (٥٧) الفارسي، أبو علي، المحجّة في القراءات السبع، تحقيق علي المحدي ناصف وآخرين، القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م، ج ١، ص ٦٣
- (٥٨) انظر المصنف ١/٢٦٦
- (٥٩) سورة المسحة ٤



- (٦٠) (الرحاجي، مجالس العلماء، ص ٩٤-٩٥ (بصرف) وأنظر، الشافعي، الرسالة، ص ٤٠١)
- (٦١) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٥
- (٦٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص: ١٠١
- (٦٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص: ٢١٥-٢١٦
- (٦٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٨
- (٦٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٢. وأنظر أيضا مثل ذلك في ج ٢، ص ١٧٦
- (٦٦) أنظر، البعدادي، عبد القادر بن عمر، حراثة الأدب (بوق) ج ٢، ص ٣٤٧. وأنظر أيضا، نعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس نعلب، تحقيق عبد السلام هارون، الشرة الثانية، دار المعارف بصر ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م، ص: ٤٠
- (٦٧) أنظر مثلا ابن سلام، محمد بن سلام الحمصي، طبقات صحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤، ج ١، ١٨
- (٦٨) أنظر الحريري، ذرة العواص، إخوان ١٣٩٩، ص ١٠٦
- وأنظر البعدادي، عبد القادر، حراثة الأدب (بوق) ج ١، ص ١٠٨-١١١
- (٦٩) ابن حنكلا، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، ١٩٦٨، ج ١، ص: ١١٩
- وأنظر أيضا أبو حيان الأندلسي، منج السالك على ألفية ابن مالك، تحقيق سدي جليل، بوهيم، ١٩٤٧ م، ص ٢٣٠ - السيوطي، بنية الوعظ، ص ١٥٣
- (٧٠) أنظر الأسوي، الإمام حال الدين، الكوكب المصري، تحقيق محمد حسن عواد، دار صمار للنشر وانتوزيع، الأردن - عمان، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ص ٥٩
- وأنظر الأصفاني، سعيد، في أصول النحو، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣/١٩٦٤ م، ص ١١٥-١١٦
- (٧١) السيري، أبو سعيد، طبقات الحويين البصريين، ص ٥٤، الأبياري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م، ص: ١٢٨
- (٧٢) السيوطي، بنية الوعظ، ص: ٢٢٩
- (٧٣) أبو حيان الأندلسي، منج السالك، ص: ٢٢٩
- (٧٤) المصدر نفسه، ص: ٢٣٠
- (٧٥) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص: ٤٨
- (٧٦) أنظر المصدر نفسه
- (٧٧) المصدر نفسه
- (٧٨) ابن السراج، محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسيب الغتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ج ١، ص ٣٥
- (٧٩) أنظر مارن الميرك، النحو العربي، اللغة النحوية مشأتها وتطورها، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص ٩٣

- (٨٠) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص. ٥٢-٥٣.
- (٨١) المصدر نفسه، ص. ٥٣، رتب ابن جني العلى بحسب اختلاف علومها فجعل على المتكلمين أولاً، لأنه لا قدرة على غيرها، وجعل على الجدة ثانياً لأنه لو تكلف متكلف فمضها لكان ذلك ممكناً، ثم أتبعها بعلى الفقهاء لأن منها ما عرفت حكمته ومنها ما يسلم به تسلياً، أنظر المصدر نفسه ج ١، ص. ١٤٤-١٤٥.
- (٨٢) المصدر نفسه، ج ١، ص. ١٦٣.
- (٨٣) الأعماني، سميد، في أصول النحو، ص. ١٠٤-١٠٥.
- (٨٤) السيوطي، جلال الدين، الأشياء والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م، ج ١، ص. ٨، والسيوطي، الاقتراح ص. ٣ وأنظر
- Pallax, *Language of literature arabic*, Paris, P.32, and Carter, M.Q. *A study of Sibawayh* (Athens, Oxford 1988), P 96.
- (٨٥) أنظر السيوطي، الاقتراح، ص. ٥٣.
- (٨٦) أنظر: الكتاب، ج ١، ص. ٣٣، ٣٣٠.
- (٨٧) أنظر الأصمعي، أبو الفرج علي بن الحسين، الأعيان، طبعة مصور من طبعة دار الكتب، ج ١٢، ص. ٢٩٩-٣٠٠.
- قال البغدادي عنه: «حكمته ثناء الصدور، ودر قلالة الحوزة» أنظر الخزانة ج ١، ص. ١٣٨.
- (٨٨) أنظر ابن الحريري، محمد بن محمد الدمشقي، التثري للقراءات العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ، ج ١، ص. ١٣٤.
- (٨٩) أنظر، السيرافي، طبقات النحويين المصريين، ص. ٣١.
- (٩٠) أنظر، المعري التنوخي، أبو المحاسن الفضل بن محمد بن مسعر، تأريخ العلماء النحويين، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص. ٩٢-٩٣.
- (٩١) أنظر عبدالباقى بن عبدالمجيد البهاني، إشارة النعيب في تراجم النحاة والعلماء، تحقيق عبدالمجيد دياب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٩ م، ص. ٢١٧.
- (٩٢) أنظر السيرافي، طبقات النحويين المصريين، ص. ١٠٣-١٠٧ البهاني، إشارة النعيب، ص. ٣٤٢-٣٤٣.
- (٩٣) أنظر، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٣، ص. ٨٥.
- (٩٤) الرندي، طبقات النحويين والعلماء، ص. ٣١.
- (٩٥) أنظر ابن الحريري، شمس الدين محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، هي بشره ج برحشتراسر، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م، ج ١، ص. ٢١٨، ابن تعري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، يوسف بن معري بردي، الجوز الناضرة، في ملوك مصر والقاهرة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م، ج ٤، ص. ١٣٣، وأنظر أيضاً، اليافعي عباد بن أحمد بن علي، مرآة الحسن وعبرة اليقظان، الطبعة الأولى مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيد آباد ١٣٣٨ هـ، ج ٢، ص. ٣٩١، وطاش كسري رادة، أحمد بن مصطفى.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال بالقاهرة، بلا تاريخ، ج ٣، ص ١٧٣
- (٩٦) انظر، التوحيدي، المقابلات، ص ١٧١
- (٩٧) انظر الأمدي، أبو الحسن، علي بن علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، دار الاتحاد العربي للطباعة، مطبعة حمامة دمشق، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م، ج ١، ص ٩ الاقتراح، ص ٤٢
- (٩٨) انظر ابن الأنباري، لمع الأمل، ص ٢٧
- (٩٩) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٢
- (١٠٠) انظر ابن الأنباري، لمع الأمل، ص ٢٧، والسيوطي، الاقتراح، ص ٦، الأسوي، الكوكب الدرّي، ص ٤٢.
- (١٠١) انظر، الخاطط، عمرو بن عمر، الحيوان، تحقيق / عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية القاهرة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م، ج ١، ص ٩١-٩٢
- (١٠٢) انظر، أبو حيان التوحيدي، المقابلات، ص ٨٤، ١٧١
- (١٠٣) انظر، ابن عبيش، شرح القفص، ج ١، ص ١
- (١٠٤) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم الكوفي، تعلم على أبي حنيفة، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني، وأحمد بن حنبل وآخرون، قال ابن عبد البر «ولا أعلم قاصداً كان إليه تولية القضاء في الأماق من المشرق إلى المغرب إلا أنها يوسف في زمانه» توفي ١٨٤هـ
- ومضى الرشيد في جنازته وقال حين دفن أبو يوسف «يمني لأهل الإسلام أن يمرى بعضهم بعضاً بأبي يوسف» انظر، ابن العماد، شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٩٨-٣٠١
- (١٠٥) التريدي، طبقات الحواريين والعلويين / ص ١٢٧، وانظر موقفاً مشابهاً لهذا في القمطي، إنشاء الرواة، ج ٢، ص ٢٦٠.
- (١٠٦) ابن هشام، معي اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حداد، دار المكر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٢م، ص ٧٦-٨٢
- البعدادي، عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات معي اللبيب، تحقيق عبدالعزير رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون بدمشق، ج ١، ص ٣٢٧ وما بعدها
- وابن عبيش، شرح القفص، ج ١، ص ١٣
- البعدادي، خزائن الأدب، ج ٢، ص ٧٠
- (١٠٧) الأسوي، جمال الدين، الكوكب الدرّي (المقدمة) تحقيق، محمد حسن حواد، دار حماد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥م، ص ٤٢-٤٦
- (١٠٨) سورة الأعراف، آية ١٧٢
- (١٠٩) انظر الأسوي، الكوكب الدرّي، ص ٣٥٣، ٣٥٤
- قال الرّسّاب «ولا يجوز لها نعم، لأن بصير كسراً، وذلك أنه يؤول إلى معي نعم لست برّناء الرّسّاب، على بن عيسى، كتاب معاني الحروف تحقيق عبدالفتاح شلي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٣م (الإيداع)، ص ١٠٥
- وانظر، الرحاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، كتاب حروف المعاني والصفات، تحقيق

حسن شادلي مرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٢١، وانظر أيضا الطائفي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني، في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ص ١٥٧ - ١٥٨

(١١٠) سورة الحجرات، آية ١١

(١١١) هو رهبر بن أبي سلمى، انظر ديوانه / ص ٧٣ وقال الجوهري وربما دخل النساء به على سبيل التبع لأن قوم كل نبي رجال ونساء، انظر الصحاح (قوم)

(١١٢) عقد أبو علي الفارسي حديثا لطيفا حول لفظ «القوم»، وقرر أن هذا اللفظ يقع على الرجال دون النساء واسدك بآية الحجرات وبيت رهبر، ثم يعوادة الرجال على النساء والعصيان، وأن وقوعها تصبها النساء في قوله تعالى «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِذْ جَاءَهُمْ شُرَكَاءُ مِنْهُمْ يَا أُنَا أَرْسَلْنَاكَ وَأَكْفَايَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ ذِكْرًا مِنْ رَبِّهِمْ فَلَمْ يَأْتِ الْفِتْيَانَ إِلَّا بِمِثْلِ طَرَفِ الْبُرْجَانِ وَالْأُنثَى إِلَّا بِأَفْثَى مِنْ نَحْوِهِمْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ أَعْيُنٌ عَلَى إِعْيُنِنَا وَالْحَصْبَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَفْتَيْنَاهُنَّ فِي الْحَيَاةِ وَنَحْنُ فَاعِلُونَ» (سورة النور)، وأن كلمة «القوم» تقع في البعثة على غير الرجال من جن وعيره واستدل بقول الشاعر:

«إِذَا أَضْحَجَ الذَّيْفُ بِذَقْوِ مَنْفَعِ نُسْرَتِهِ إِلَى الضَّبَاحِ وَنَمَّ قَوْمٌ مَعَارِنُ

قال فأجرى الأسرة والقوم على الدجاج وإن لم يكن مما يسمى في كلامهم بقوم ولا أسرة كذلك يجوز أن يقع اسم (قوم) على امرئ لدعائهم إلى الإيمان وإن كان اسم (قوم) لا يقع عليهم كما لا يقع على الدجاج إلا في هذه المواضع التسع مبها للتشبه، انظر المسائل الخليلية، ق ١١٥ - ١١٧

(١١٣) انظر، ابن القمطي، إساء الرواة، ج ٢، ص ٣٧ - ٣٩

(١١٤) انظر، ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢، ابن التميمي، الفهرست / ٥٢، ابن القمطي، إساء الرواة، ج ٢، ص ٤٢

(١١٥) انظر، ابن التميمي، الفهرست / ٧٠

(١١٦) المصدر نفسه / ٦٦، ٦٧

(١١٧) الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب، ج ٢٠، ص ١٢

(١١٨) انظر ابن التميمي، الفهرست / ٩٧

(١١٩) انظر الربيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين / ١١٢

(١٢٠) انظر الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب، ج ١٨، ص ٢٠٠

(١٢١) الربيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين / ١١٢

(١٢٢) انظر، ابن القمطي، إنباء الرواة، ج ٣، ص ١٤٩

(١٢٣) انظر، ابن السراج، الأصون في النحو، ج ١، ص ٢٢

(١٢٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٦

(١٢٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦

(١٢٦) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢

(١٢٧) انظر مقدمة محقق كتاب سر صناعة الأعراب، ج ١، ص ٧

(١٢٨) انظر، ابن الأنباري، كمال الدين، عبدالرحمن، الأوصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محمد عبدالحمد، ص ٥

(١٢٩) انظر، ابن الأثير، الإعراب في جمل الإعراب، ص ٣٦

- ١٣٠) أنظر، مقدمة كتاب الأعراب في جند الأعراب، ص ٢٠.
- ١٣١) أنظر، ابن الأنباري، الإتصاف، ص ٥.
- ١٣٢) أنظر مقدمة كتاب الإعراب في جند الأعراب، ص ٢١.
- ١٣٣) السيوطي، الإقتراح، ص ٢.
- ١٣٤) أنظر مقدمة الإعراب في جند الأعراب، ص ٢٢، وأنظر أيضا مقدمة الانقراض، ص ٧ - ٩ بتحقيق أحمد محمد قاسم.

### المصادر

- ١ - أحمد أمين، ضحى الإسلام، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٥١هـ / ١٩٣٣م.
- ٢ - الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- ٣ - الأسنوي، جمال الدين، الكوكب السرى، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٤٠٥ / ١٩٨٥م.
- ٤ - الأفغاني سعيد، في أصول النحو، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.
- ٥ - ———، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- ٦ - الأمدي، أبو الحسن علي بن علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، دار الاتحاد العربي للطباعة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م.
- ٧ - ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن، الإعراب في جند الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
- ٨ - ———، لم الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
- ٩ - ———، تزعة الألباء في طبقات الأدياء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م.
- ١٠ - البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م.
- ١١ - البغدادي، عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون بدمشق.
- ١٢ - ———، خزانة الأدب، (يولاق).
- ١٣ - تمام حسان، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- ١٤ - النوحدي، أبو حيان، المقاييسات، تحقيق حسن السندوبي، الطبعة الأولى المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م.
- ١٥ - ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، البصرة الثانية، دار المعارف بمصر ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.
- ١٦ - الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

- ١٧ - ابن الجراح، أبو عبدالله محمد بن داود، الورقة، تحقيق عبدالوهاب عزام وعبدالستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر ١٩٥٣م.
- ١٨ - ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
- ١٩ - الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٠ - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي الجاوي، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م.
- ٢١ - ———، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة الباهي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- ٢٢ - الحريري، درة الفواص، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.
- ٢٣ - حسن صون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- ٢٤ - الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٥ - الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحق بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة، بيروت، طبعة ثانية منقحة، ١٣٩٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٢٦ - أبو حيان الأنطلسي، منهج السالك على الفية ابن مالك، تحقيق سدي جليز، نيريقن، ١٩٤٧م.
- ٢٧ - ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٨ - ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، المجتبى، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٢٩ - الرماني، علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح شليبي، دار النهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٣م (الإيداع).
- ٣٠ - الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علم النحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ٣١ - ———، كتاب حروف المعاني والصفات، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٣٢ - ———، جبال العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٣٣ - الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- ٣٤ - ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٣٥ - ابن سلام، محمد بن سلام، المعجمي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المنشي، القاهرة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

- ٣٦ - سيويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق، ١٣١٦هـ / ١٣١٨هـ.
- ٣٧ - السبرالي، أبو سعيد، شرح كتاب سيويه، مكتبة عارف حكمت برقم ٨٨ نحو.
- ٣٨ - \_\_\_\_\_، طبقات النحويين البصريين، تحقيق فريش كرتكو بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦م.
- ٣٩ - السوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، الكتب العلمية - الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- ٤٠ - \_\_\_\_\_، بنية الوهة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعارف، بيروت، بلا تاريخ.
- ٤١ - \_\_\_\_\_، الاكتراخ، تحقيق أحمد صبحي قرنا، مطبوعات جامعة استانبول كلية الآداب، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ٤٢ - \_\_\_\_\_، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار أحباء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة بلا تاريخ.
- ٤٣ - الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاركر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م.
- ٤٤ - الشلبي، عبدالفتاح اسماعيل، من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٦م.
- ٤٥ - الإصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغان، طبعة مصورة عن دار الكتب.
- ٤٦ - طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل بركات، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال بالقاهرة بلا تاريخ.
- ٤٧ - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ٤٨ - العسقلاني، ابن حجر، مذهب التهذيب، حيد آباد، ١٣٢٥هـ.
- ٤٩ - عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء، عالم الكتب، ١٩٧٣م، ص ٨٠ - ٨١.
- ٥٠ - الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيويه، شهيد علي برقم ٢٣٥٧.
- ٥١ - \_\_\_\_\_، المسائل الحلييات، مكتبة عارف حكمت، رقم (٢٦٦).
- ٥٢ - \_\_\_\_\_، الحجة في القراءات السبع، تحقيق علي التجدي، ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- ٥٣ - القفطي، علي بن يوسف، إنشاء الرواة على إنشاء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٣م.
- ٥٤ - مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٥٥ - الملقني، أحمد بن عبد النور، رصف الميال في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخطراط، دمشق ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ٥٦ - المعري التنوخي، أبو المحاسن الفضل بن مسهر، تاريخ العلماء النحويين، تحقيق عبدالفتاح محمد

الخلو، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٥٧ - ناصف، علي النجدي، سيرته إمام النحلة. الطبعة العثمانية بالندرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٥٨ - ابن التديم، محمد، الفهرست، نشره قوستاف قلوغل، ليزرك ١٨٧٢م.

٥٩ - ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي عبدالله، دار الفكر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٢م.

٦٠ - البياضي، عبدالله بن سعد بن علي، مرآة الجنان وصيرة البلقان، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، ١٣٣٨هـ.

٦١ - ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب. نسخة مصورة بلا تاريخ.

٦٢ - البياضي، عبدالله بن محمد بن عبدالله، إشارة التعيين في تراجم النحاة والمفويين، تحقيق عبدالمجيد ذياب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

### المصادر الأجنبية

53. Carter, M.G., A study of Sibawaih (A Thesis, Oxford, 1966).

54. Jeroelav Stet Reveych, The Modern Arabic Literary Language Lexical and Stylistic Developments, Chicago, 1970.

55. Mackdonald, D.B., Samāʾ (Hearing), E.I., Vol. 4, p. 121.

56. ———— ʾImāʾ (Literality agreeing upon) E.I., Vol. 2, p. 448, Col. 1,2.

57. Waseinck, A.J., Giyāʾ (Analogy), E.I., Vol. 3, p. 1052, Col. 1-2.

